الأمم المتحدة

S/1999/1008

مجلس الأمن

Distr.: General
25 September 1999
Arabic
Original: English

التقرير المرحلي للأمين العام عن تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير المتعلق بأسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها

أولا – مقدمة

١ – صدر تقريري عن أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها [*S/1998/318*] في ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٨. وقد نظرت الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في ذلك التقرير. وكان التقرير أيضا موضع نقاش في منتديات أخرى مختلفة داخل الأمم المتحدة وخارجها، بما في ذلك لجنة التنسيق الإدارية.

٢ – وقد أنشأ مجلس الأمن فريقا عاملا مخصصا تابعا له لاستعراض التوصيات المتعلقة بالسلام والأمن الواردة في التقرير. ووضع الفريق العامل مقترحات محددة للعمل بشأن: (أ) دعم المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية في مجالي منع النزاع وصون السلام؛ (ب) إنشاء آلية دولية لمساعدة الحكومات المضيفة في صون أمن معسكرات اللاجئين وحيادها؛ (ج) تعزيز قدرة أفريقيا على حفظ السلام؛ (د) تعزيز فعالية نظم الجزاءات المتعلقة بالأسلحة التي يفرضها مجلس الأمن؛ (ه) القيام بشكل عاجل بمعالجة مسألة تدفقات الأسلحة؛ (و) تعزيز قدرة المجلس على رصد الأنشطة التي يرخص بها ولكن تقوم بتنفيذها دول أعضاء أو تحالف من الدول. وبعد النظر في مقترحات الفريق العامل، اتخذ المجلس، في الفترة ما بين أيلول/سبتمبر وتشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، أربعة قرارات وصدرت ثلاثة بيانات عن رئيس المجلس تحتوي على توصيات تكمل التوصيات الواردة في تقريري (قرارات المجلس ١١٩٦ (١٩٩٨) و ١١٩٧ (١٩٩٨) و ١٢٠٨ (١٩٩٨) و ١٢٠٩ (١٩٩٨)؛ والبيانات الصادرة عن رئيس المجلس S/PRST/1998/28 و S/PRST/1998/29 و S/PRST/1998/35).

260999 260999 99-27583 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

٣ - وفي قرارها ٩٢/٥٣ المؤرخ ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، أنشأت الجمعية العامة فريقا عاملا مفتوح العضوية لرصد تنفيذ التوصيات الواردة في تقريري. وقد نظر المجلس الاقتصادي والاجتماعي أيضا في تقريري في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٩. وأبرزت مداولات المجلس الحاجة إلى نمو اقتصادي وتنمية اجتماعية كبيرين ومستدامين من جانب البلدان الأفريقية للتصدي للتحديات التي تواجهها.

٤ - وقامت الأمانة العامة من جانبها بإنشاء أفرقة عاملة تتكون من الأعضاء في اللجان التنفيذية المختلفة لدراسة التوصيات؛ والاتفاق على تقسيم العمل؛ ووضع خطة عمل لتنفيذها؛ وتقديم التقارير بشأن إجراءات المتابعة، بما في ذلك بشأن المشاكل التي صودفت، إن وجدت.

٥ - ويتضمن الفرعان الثاني والثالث من هذا التقرير معظم إجراءات المتابعة التي بدئت أو أنجزت في مجالي السلام والأمن وكذلك في مجال التنمية وما يتصل بها من مجالات تنفيذا للتوصيات الواردة في التقرير.

ثانيا - الاستجابة لحالات النزاع

ألف - صنع السلام

تعيين وسطاء خاصين أو لجان خاصة للنظر في مصادر النزاع، ولبناء الثقة والتوصية بحلول عملية

٦ - وقد قرر رؤساء دول الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إنشاء آلية لمنع الصراع وإدارته وحله وحفظ السلام، والأمن. وتتضمن آلية الجماعة الاقتصادية عدة عناصر مبتكرة من بينها ''مجلس للوساطة والأمن'' و ''مجلس الكبار'' تستهدف تسهيل جهود الوساطة في حالات النزاع. وأنا أرحب بهذه المبادرة المهمة وأحث على توفير دعم المجتمع الدولي.

٧ - ولقد عينت مبعوثين وممثلين خاصين ما فتئوا يشتركون بشكل فعلي في مفاوضات مختلفة بدأتها منظمة الوحدة الأفريقية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي للمساعدة في إيجاد حلول سلمية للنزاعات في بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وإثيوبيا/إريتريا وسيراليون. وإضافة إلى ذلك، فقد عينت مبعوثا خاصا في أفريقيا لمتابعة مسائل تهتم بها على سبيل الأولوية منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة ولتنسيق المبادرات المختلفة.

تفادي الميل إلى القيام بجهود وساطة متنافسة

٨ - في أغلب الأحيان، تؤدي كثرة المبادرات إلى تعقيد جهود الأمم المتحدة وغيرها في مجال صنع السلام بل وتحبطها في بعض الأحيان. وقد قمت بالتشاور الوثيق مع منظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات دون الإقليمية لتفادي القيام بجهود وساطة متنافسة ولتركيز الموارد والمزايا النسبية لجميع المشتركين في جهد مشترك لمنع النزاع وحله. وفي هذا الإطار، أنشأت في حالة الصومال - اجتماع الجهات الفاعلة الخارجية على مستوى السفراء - الذي يقوم بالجمع بين جميع أعضاء مجلس الأمن والبلدان والمنظمات الإقليمية التي اضطلعت بمبادرات لصنع السلام. وقد جعل المنتدى من الصعب بالنسبة لأي جهة الاضطلاع بمبادرات أحادية الجانب دون إبلاغ المجموعة وأخذ آرائها في الاعتبار. وثمة آلية مفيدة أخرى وهي إنشاء ''أصدقاء الأمين العام'' أو ''أصدقاء (بلد)'' للجمع بين البلدان والمنظمات ذات الاهتمام والنفوذ الخاصين أو التي لها إسهام ما في جهود صنع السلام في بلد معين.

زيادة الاستفادة بأفرقة الاتصال والمؤتمرات الخاصة

٩ - في تموز/يوليه الماضي، عقدت مشاورة خاصة بشأن غينيا ومؤتمرا خاصا معنيا بسيراليون. وكانت المشاورة الخاصة بشأن غينيا مبادرة مشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الشؤون السياسية التابعة للأمانة العامة. كما كانت أول اجتماع من نوعه ينعقد لمساعدة بلد ما لم يحدث فيه نزاع. وكان الغرض منها هو القيام بجهد جديد وشامل من جانب الأمم المتحدة لتوجيه الأنظار إلى التحديات الصعبة التي تواجهها غينيا والمساعدة في حشد الدعم. وثمة مشاورة خاصة ثانية تركز في جملة أمور على أثر النزاعات دون الإقليمية والوجود الضخم للاجئين في غينيا قد حدد لها موعد مؤقت هو تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩.

١٠ - لقد ركزت المشاورة الخاصة بشأن سيراليون المعقودة في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٨ على حشد الدعم من المجتمع الدولي لبرنامج الحكومة لنزع السلاح والتسريح؛ وأنشطة فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا؛ والمساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ؛ واحتياجات التعمير والإصلاح للبلد في المدى الطويل. وقد أنشئ أيضا فريق اتصال دولي بقيادة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لحشد وتنسيق الدعم السياسي والمالي والتقني لسيراليون. واجتمع الفريق في لندن في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ وفي نيويورك في نيسان/أبريل ١٩٩٩ في أعقاب هجوم المتمردين على فريتاون. واجتمع مرة أخرى في لندن في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٩، عقب توقيع اتفاق لومي للسلام

بشأن سيراليون بين حكومة سيراليون والجبهة المتحدة الثورية لسيراليون [انظر المرفق بالوثيقة *S/1999/777* الواردة في هذا الملحق].

١١ - وبالنسبة لمبادرة الجماعة الاقتصادية، أنشئت ''مجموعة أصدقاء غينيا - بيساو'' في شباط/فبراير ١٩٩٩ لدعم جهودي الرامية إلى المساعدة في ترسيخ السلام والمصالحة والمساعدة في حشد الموارد اللازمة لبناء السلام في البلد في مرحلة ما بعد الصراع. وقد نظمت الأمم المتحدة اجتماعين للمانحين لدعم فريق المراقبين العسكريين. وعقد الاجتماع الثاني مباشرة عقب المائدة المستديرة الطارئة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن غينيا - بيساو المعقودة في جنيف في ٤ و ٥ أيار/مايو.

تحديد العناصر المستهدفة للجزاءات

١٢ - تواصل الأمانة العامة تشجيع الجهود المبذولة من جانب الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية التي تستهدف جعل الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن أداة أكثر فعالية وأقل قسوة. وفي هذا الإطار، ساعدت الأمانة العامة الحكومة السويسرية في تنظيم حلقات دراسية في إنترلاكن، كان آخرها في آذار/مارس ١٩٩٩، عن تحديد العناصر المستهدفة لجزاءات المالية، وقد أتيحت تقارير تلك الحلقات الدراسية لأعضاء المجلس. وإضافة إلى ذلك، عقدت ندوة عن الجزاءات التي حددت العناصر المستهدفة لها، قامت برعايتها ثماني منظمات غير حكومية، في نيويورك في ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، بدعم فني من الأمانة العامة كذلك، وبمشاركة فعلية من جانب رؤساء لجان الجزاءات المختلفة؛ وألقى أعضاء آخرون من مجلس الأمن كلمات أمام الندوة وقد أتيح التقرير النهائي لأعضاء المجلس. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، نظمت المؤسسة الإنمائية لما وراء البحار في المملكة المتحدة حلقة دراسية في لندن، بمشاركة الأمم المتحدة، استهدفت تعزيز المناقشة الراهنة عن الجزاءات التي حددت العناصر المستهدفة لها. ويجري حاليا وضع خطط لقيام الحكومة الألمانية، بمشاركة من الأمم المتحدة، بتنظيم حلقتين دراسيتين لكي يتسنى استكشاف إمكانية تحسين تحديد العناصر المستهدفة من الجزاءات فيما يتعلق بأنواع الحظر على الأسلحة والحظر على السفر.

١٣ - وإضافة إلى ذلك، واصلت الأمانة العامة توفير الدعم وتقديم المشورة، عند الطلب، لمختلف لجان الأجهزة التابعة لمجلس الأمن بشأن السبل الممكنة لتعزيز ممارسات العمل الخاصة بتلك اللجان. وفي هذا الصدد، تقوم الأمانة العامة أيضا بدعم أعمال لجنة جزاءات أنغولا وأعضاء فريقي خبراء منشأين للاضطلاع بدراسات لتتبع الانتهاكات في الاتجار بالأسلحة

وإمدادات النفط وتجارة الماس، وكذلك حركة أموال الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا).

تجريم انتهاك أشكال الحظر المفروضة من جانب مجلس الأمن

١٤ - عقدت مشاورات السنة الماضية مع عدد من الدول الأفريقية بغية تشجيعها على اعتماد تشريعات وطنية تجعل انتهاك أشكال الحظر المفروضة من جانب مجلس الأمن فعلا إجراميا. وعلى الرغم من ثناء بعض البلدان على ميزات التوصيات، فقد أعربت عن القلق إزاء ما اعتبرته ازدواج المعايير التي يستخدمها المجلس لدى فرض الجزاءات، والتي نرى أنها تقوض أنظمة الجزاءات. وكإجراء من إجراءات المتابعة، بعثت الأمانة العامة مؤخرا برسائل إلى جميع الدول الأفريقية تطلب معلومات عن التدابير التي اتخذتها حكوماتها فيما يتعلق بالتشريعات الوطنية.

خفض مشتريات الأسلحة والذخائر إلى أدنى من ١,٥ في المائة من إجمالي الناتج المحلي

١٥ - تشاورت الأمانة العامة مع الحكومات وطلبت معلومات عن التدابير المتخذة. ومن رأي الكثير من البلدان أنه بسبب زيادة عدم الأمن التي تؤدي إليها النزاعات المسلحة الجارية في أفريقيا، سيكون من الصعب تنفيذ التوصية دون أن تعالج أولا الأسباب الجذرية للنزاعات. وفي الواقع ذكر خلال العامين ١٩٩٨ و ١٩٩٩ أنه كانت هناك زيادة كبيرة في مشتريات الأسلحة والذخائر من جانب عدد من الدول الأفريقية.

معالجة مشكلة التدفقات غير المشروعة للأسلحة والأسلحة الصغيرة

١٦ - تشاورت الأمانة العامة مع منظمة الوحدة الأفريقية، والجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ولجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا بشأن هذه المسألة. وقد كلف مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية الذي عقد مؤخرا الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية بعقد مؤتمر إقليمي بشأن الأسلحة الصغيرة لتقديم توصيات محددة عن منع استعمال الأسلحة الصغيرة ونقلها وصناعتها غير المشروعة. وستقوم اللجنة الاستشارية الدائمة التي عقدت حلقة دراسية في تموز/يوليه الماضي عن تنفيذ التوصيات الواردة في تقريري في وسط أفريقيا، بعقد مؤتمر دون إقليمي عن انتشار الأسلحة والمخدرات وتسويقها غير المشروع، في تشرين الأول/أكتوبر. وقد عمل مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا كإطار لعمليات تنفيذ وقف الاستيراد والتصدير والتصنيع للأسلحة الصغيرة الذي فرضته الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والذي بدأ سريانه في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨.

١٧ - ونظمت الأمانة العامة في آب/أغسطس ١٩٩٩ حلقة عمل في لومي عن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة في أفريقيا، حضرها ممثلون من ٢٥ دولة أفريقية وثلاث منظمات إقليمية وعدة منظمات غير حكومية واستهدفت تهيئة فرصة للدول الأفريقية لمناقشة التجربة الراهنة للقارة بالنسبة للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ووضع استراتيجية لمعالجة المشكلة. وتقوم الأمانة العامة أيضا بتشجيع تحسين فهم عواقب التدفقات غير المشروعة للأسلحة. ويعمل تلفزيون الأمم المتحدة حاليا على إنتاج فيلم وثائقي عن الأسلحة الصغيرة في جنوب أفريقيا وموزامبيق. وقد عقد معرض في المقر في تموز/يوليه لزيادة وعي الجماهير بأثر الأسلحة الصغيرة في الأطفال وسيسافر في وقت لاحق إلى مناطق مختلفة من العالم. وقد أنشأت الأمانة العامة في شهر تشرين الأول/أكتوبر الأخير موقعا على شبكة الإنترنت عن عواقب التدفقات غير المشروعة للأسلحة الصغيرة، كما بدأت حملة لمناهضة الاتجار غير المشروع بالأسلحة. وإضافة إلى ذلك، سيكون نقل الأسلحة الصغيرة مسألة رئيسية في مبادرة الجوار التي وضعتها ممثلتي الخاصة للأطفال في حالات الصراع المسلح، والتي ستركز على المشاكل العابرة للحدود وذات الأهمية الخاصة بالنسبة للأطفال.

تحديد تجار الأسلحة الدوليين

١٨ - تعمل الأمانة العامة حاليا على إجراء دراسة جدوى تتعلق بتقييد صناعة وتجارة الأسلحة الصغيرة على نحو ما كلفتها به الجمعية العامة، وإحدى الخطوات الأولى لهذه الدراسة هي عقد اجتماع استشاري للخبراء والاتصال ببعض المنظمات غير الحكومية والأفراد الذين مافتئوا يتتبعون تدفقات الأسلحة إلى داخل أفريقيا. وفي الوقت الملائم، ستقوم بتصنيف المعلومات المتاحة للاستعمال الداخلي.

باء - حفظ السلم

دعم قدرة أفريقيا على حفظ السلام

١٩ - في اجتماع خاص عقدته الأمانة العامة بالتنسيق مع منظمة الوحدة الأفريقية في ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، قام ٥١ مشتركا، بمن فيهم الدول الأفريقية بمناقشة السبل والوسائل المتصلة بتنفيذ التوصية المتعلقة بتعزيز قدرة أفريقيا على حفظ السلام. وأيد المشتركون بصفة عامة مقترحات الأمم المتحدة لتبادل التدريب والمعلومات ونظروا في إنشاء منتدى منتظم لتعزيز التنسيق وتحسين الاستفادة من الموارد وإجراءات المتابعة. وتقوم الأمانة العامة، بالتشاور مع منظمة الوحدة الأفريقية والبلدان المانحة، بعمل الترتيبات اللازمة لعقد اجتماع رسمي.

٢٠ - وما فتئت الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية تعملان أيضا في تطوير برنامج لتبادل الموظفين سبق أن شمل بالفعل زيارات إلى مقر منظمة الوحدة الأفريقية من قبل مسؤولين في إدارة عمليات حفظ السلام بالأمانة العامة ينتمون إلى مركز العمليات ووحدة السياسات والتحليلات. وتجري المناقشات الآن بشأن جدوى وضع ترتيبات لانتداب موظفين إلى مركز العمليات التابع لإدارة عمليات حفظ السلام ومركز إدارة النزاعات التابع لمنظمة الوحدة الأفريقية.

٢١ - وبالتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية، أخذت الأمانة العامة على عاتقها العمل كمركز لتجميع ونشر المعلومات المتعلقة بتعزيز القدرات الأفريقية لحفظ السلام. وقد تم الحصول على بعض المعلومات المهمة الخاصة بالتدريب وأنواع المساعدة الأخرى من أجل البلدان الأفريقية التي توفرها الدول الأعضاء، كما قامت الأمانة العامة بوضع قاعدتها للبيانات على الإنترنت لإتاحتها لجميع البلدان. وسيكون من اللازم على الدول الأعضاء تقديم موارد إضافية واستجابات في الوقت المناسب لتطوير هذا العمل المهم واستكماله على نحو منتظم.

٢٢ - وفي مجال المساعدة التدريبية، قدمت الأمانة العامة، من خلال فريق الأمم المتحدة للمساعدة التدريبية، مشورة وفرها خبراء بالنسبة لمختلف الأنشطة التدريبية الثنائية والمتعددة الأطراف في أفريقيا، ودورات لتعليم المدربين تنظمها مرتين في السنة الأمانة العامة بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومشروع كلية الأمم المتحدة في تورينو. وفي عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩، شاركت الأمانة العامة في تنظيم وإجراء ما يقارب ١٥ برنامجا تدريبيا متعدد الجنسيات أجري معظمه في أفريقيا. ويعتبر هذا المجال من مجالات النشاط التي تأثرت كثيرا بالانسحاب التدريجي للأفراد العسكريين المقدمين دون مقابل، الذي جرى مؤخرا وفقا لطلب الجمعية العامة.

٢٣ - وقد تمت زيادة التركيز كذلك على تدريب وتنظيم الشرطة المدنية لأغراض حفظ السلام. وقد قدمت أفرقة الأمم المتحدة التدريبية هذه المساعدة بناء على دعوة من السنغال وغانا ومصر، وشاركت في الدورة التدريبية للشرطة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، المعقودة في جنوب أفريقيا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨. وتعتزم الأمانة العامة أيضا تنظيم دورة تدريبية لمدربي رجال الشرطة ينتمون إلى ١٨ بلدا أفريقيا من البلدان التي تساهم حاليا بأفراد شرطة في بعثات حفظ السلام.

٢٤ - وبالتنسيق مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، شاركت الأمانة العامة في حزيران/يونيه الماضي في الحلقة الدراسية التنظيمية لمركز لحفظ السلام الإقليمي أنشئ حديثا في زمباكرو، كوت ديفوار. وشاركت أيضا في الحلقة الدراسية التحضيرية المعقودة في ليبرفيل، إعدادا لعملية حفظ السلام الإقليمية المقرر إجراؤها في أفريقيا الوسطى في عام ٢٠٠٠. وتعاونت الأمانة العامة مع الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في ممارسة بلوكرين التي تم الاضطلاع بها في جنوب أفريقيا في نيسان/أبريل ١٩٩٠ وفي افتتاح المركز التدريبي الإقليمي لحفظ السلام في هراري في حزيران/يونيه ١٩٩٩.

٢٥ - وزارت الأفرقة التابعة لنظام الأمم المتحدة للترتيبات الاحتياطية ستا من دول الجنوب الأفريقي، وقدمت إحاطات إعلامية لثماني عشرة بعثة دائمة للدول الأفريقية في نيويورك. ونتيجة لهذه الجهود، انضمت ١١ دولة أفريقية أخرى إلى نظام الأمم المتحدة للترتيبات الاحتياطية، فارتفع بذلك عدد البلدان الأفريقية المشاركة في النظام إلى ٢٣ بلدا. ويجري أيضا توسيع نطاق الأنشطة الخاصة بالشرطة لنظام الأمم المتحدة للترتيبات الاحتياطية.

٢٦ - ويظل توفير الدعم اللوجستي أحد العناصر الأساسية لتعزيز القدرات الأفريقية لحفظ السلام. وستستمر الأمانة العامة في مساعدة الدول الأفريقية عن طريق تيسير الاتصالات مع الجهات المانحة على غرار ما قامت به بالنسبة لفريق المراقبين العسكريين. ويستحق هذا المجال الحيوي اهتماما خاصا في إطار الفريق المعني بالقدرات الأفريقية في مجال حفظ السلام الذي جرى ذكره سلفا. وبالتشاور مع منظمة الوحدة الأفريقية والجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، أكملت الأمانة العامة مؤخرا دراسة عامة عن الدروس المستفادة في مجال التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات دون الإقليمية.

٢٧ - وفي مجال إزالة الألغام، من المزمع أن تضطلع دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام ببعثات تقييمية إلى ناميبيا وزمبابوي وبلدان أخرى في أفريقيا لمناقشة المشاكل المتعلقة بالألغام البرية. بيد أن تمويل برامج عمل الأمم المتحدة المتعلقة بالألغام، والذي يتأتى على وجه الحصر تقريبا من التبرعات، يظل أقل بكثير من المستوى المطلوب.

المساهمة في الصندوقين الاستئمانيين للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية

٢٨ - لقد استخدم صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لتعزيز التأهب لمنع النزاعات وحفظ السلام في أفريقيا خلال العامين الأخيرين لدعم أنشطة الأمم المتحدة التدريبية مثل الحلقة الدراسية التي عقدها فريق الأمم المتحدة للمساعدة التدريبية في غانا، وحلقة دراسية متعلقة

بإدارة البعثات في زامبيا، ودورة تدريبية متعلقة باللوجستيات في كينيا، وإحاطة إعلامية بشأن الترتيبات الاحتياطية في ست من دول الجنوب الأفريقي في عام ١٩٩٩. وسيعتمد تحقيق المزيد من التقدم في تنفيذ مختلف الأفكار والبرامج الهادفة إلى تعزيز القدرات الأفريقية في مجال حفظ السلام على تقديم الدول الأعضاء للدعم الكافي والمرن. غير أن الصندوق لم يحصل حتى الآن إلا على تبرع واحد مقداره ٢٥٠ ٧٤٥ دولار من دولارات الولايات المتحدة من المملكة المتحدة. وأنشأت منظمة الوحدة الأفريقية أيضا صندوقا للسلام للمساعدة في بناء القدرات الأفريقية في مجال حفظ السلام. وقد قمت تكرارا بحث الدول الأعضاء على المساهمة في هذين الصندوقين.

جيم – المساعدة الإنسانية

النظر مليا في كيفية توفير المساعدة الإنسانية ولأية أغراض

٢٩ – في ضوء الصعوبات المتزايدة في تقديم المساعدة الإنسانية في أفريقيا، اتخذت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات عددا من المبادرات. فقد أجرت دراسات عن التنسيق الاستراتيجي في منطقة البحيرات الكبرى من أجل تحديد الطرق الكفيلة بتحسين فعالية العمل الإنساني. وعلى سبيل المتابعة، قدمت اللجنة الدائمة توصيات تهدف إلى زيادة المساءلة على نطاق المنظومة كلها وتولي زمام العمليات الإنسانية. وعلى وجه الخصوص، ستجري اللجنة الدائمة، من خلال الرصد المشترك والعمليات القائمة على الدروس المستفادة، دراسة عن الرصد الاستراتيجي للمساعدة الإنسانية وتقييمها في خريف ١٩٩٩، كما دعى إلى ذلك المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

تحميل المقاتلين مسؤولية مالية تجاه ضحاياهم بموجب القانون الدولي

٣٠ – أصبح هذا المبدأ منصوصا عليه في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية[1]. غير أنه تقرر ترك المسائل العامة والجوانب الخاصة من قبيل جبر الأضرار لفائدة الضحايا، بما في ذلك الاسترداد والتعويض والتأهيل، للمحكمة لتواصل وضع تفاصيلها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الآلية التقليدية المنشأة في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية بغرض تنفيذ مبدأ المساءلة المالية لا يمكن أن توضع موضع التنفيذ إلا عند بدأ نفاذ النظام الأساسي، في إطار العلاقة مع الدول الأطراف، فيما يتصل باستسلام أحد الأطراف المتهمة وإدانته. وبعد أن تم إقرار مبدأ المساءلة المالية في اتفاقية دولية، يجب الآن الانتظار ليتم تنفيذه على الصعيدين الدولي والوطني.

كفالة التزام جميع أطراف النزاعات بقواعد القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان

٣١ - لقد أصدرت في ٦ آب/أغسطس نشرة الأمين العام المعنية باحترام قوات الأمم المتحدة للقانون الإنساني الدولي[٢]، التي تحدد القواعد والمبادئ الأساسية للقانون الإنساني الدولي المطبقة على أعضاء قوات الأمم المتحدة في الحالات التي يكونون فيها مشتركين فعليا في نزاعات مسلحة بوصفهم مقاتلين. ويحتوي تقريري إلى مجلس الأمن عن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة [الوثيقة *S/1999/957* الواردة في هذا الملحق]، الذي نظر فيه المجلس في أيلول/سبتمبر، اقتراحات مفصلة عن الحماية القانونية والمادية للمدنيين لتعزيز الامتثال للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان خلال حالات النزاع المسلح.

٣٢ - ومن ضمن المبادرات الأخرى ذات الصلة وضع مدونة للسلوك تحكم تقديم المساعدة الإنسانية في سيراليون والاتفاق على مبادئ تقديم المساعدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. والأهم من ذلك، فإن الالتزام بالقواعد الإنسانية الدولية وقواعد حقوق الإنسان، بما في ذلك إمكانية وصول العاملين في حقل العمل الإنساني والإمدادات بحرية ودون إعاقة قد نص عليه بوضوح في اتفاق سيراليون للسلام الذي وقع عليه في لومي، وكذلك اتفاق السلام في غينيا - بيساو.

٣٣ - ولضمان تنسيق السياسات فيما بين الوكالات الإنسانية، أنشأت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات أفرقة عمل معنية بالعمل الإنساني وحقوق الإنسان، وكذلك المساعدة المتصلة بنوع الجنس والمساعدة الإنسانية. وعلى الصعيد الميداني، تم التعاون الفعال بين الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني وحقوق الإنسان في رواندا وسيراليون وبوروندي. وبالإضافة إلى ذلك، أصدرت اللجنة الدائمة بيانا عن سياسات إدماج منظور نوع الجنس في برامج المساعدة الإنسانية في ٣١ أيار/مايو ١٩٩٩.

٣٤ - وساهمت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في صياغة التشريعات الوطنية الخاصة باللاجئين، وقدمت الدعم للهياكل الحكومية المكلفة بقضايا اللاجئين، كما قامت بتدريب مسؤولين حكوميين معنيين بقضايا اللاجئين. وفي رواندا، قدمت المفوضية، بالتعاون مع لجنة الصليب الأحمر الدولية، المساعدة إلى السلطة القضائية، وذلك في إطار برنامج الإعادة إلى الوطن.

تمويل بعثات خاصة لحقوق الإنسان من الاشتراكات المقررة

٣٥ - يرتبط تنفيذ هذه التوصية بالحالة المالية للأمم المتحدة. ولا أزال أولي أهمية لهذه التوصية وسأسعى لتنفيذها تدريجيا في إطار الميزانيات البرنامجية.

توسيع مفهوم الأطفال بوصفهم "مناطق سلام"

٣٦ - تعمل الأمانة العامة بنشاط من أجل تحسين حالة الأطفال في البلدان الأفريقية التي تعاني النزاعات. وقد حصلت ممثلتي الخاصة المعنية بالأطفال في حالات الصراع المسلح على التزامات من مختلف الحكومات والجماعات المتمردة لإنهاء تجنيد الأطفال دون سن الثامنة عشرة، وتسريح الجنود الأطفال وإعادة إدماجهم وكفالة الوصول للأغراض الإنسانية لحماية الأطفال. وفي هذا الصدد، تم الوصول إلى اتفاقات خاصة في سيراليون وبوروندي والسودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية. ففي جمهورية الكونغو الديمقراطية، يسرت جهود الأمانة العامة قيام منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية في آب/أغسطس ١٩٩٩ بحملة للتطعيم ضد شلل الأطفال.

٣٧ - وتسعى الأمانة العامة بنشاط إلى ضمان إيلاء حماية الأطفال وحقوقهم ورفاهيتهم أولوية كبرى في مفاوضات السلام وخلال جميع مراحل عملية تعزيز السلام في مرحلة ما بعد النزاع مما يستتبع إتاحة موارد كافية. وقد حصلت ممثلتي الخاصة، خلال المناقشات مع أطراف عملية السلام في أروشا (بوروندي) ومع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (السودان) على التزامات بإدراج اهتمامات الأطفال في برامج عمليات السلام، وتقوم الأمانة العامة الآن بوضع اقتراحات محددة لترجمة هذه الالتزامات إلى أعمال. وقد نص اتفاق لومي للسلام المبرم مؤخرا على تعيين منسق مكلف بحماية الأطفال ومسؤولين اثنين مكلفين بحماية الأطفال بمكتب الممثلة الخاصة للأمين العام في سيراليون. وفي نفس السياق، سيشترك مستشاران لحماية الأطفال في بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٣٨ - ودعما للجهود الرامية إلى وقف استخدام الجنود الأطفال، حددت السن الأدنى للخدمة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، حيث طلب إلى الدول الأعضاء المساهمة بوحدات وطنية يجب ألا يقل عمر أفرادها عن ٢١ سنة، ويمنع البتة أن يكون أدنى من ١٨ سنة. وطلب إلى البلدان المساهمة بقوات ألا ترسل أفراد شرطة مدنية أو مراقبين عسكريين تقل أعمارهم عن ٢٥ سنة للخدمة في عمليات حفظ السلام. وكان الهدف من هذه السياسة أن تكون الأمم المتحدة مثالا يحتذى به.

٣٩ - ومن المنطلق نفسه، تحتوي النشرة التي أصدرتها بشأن احترام أفراد قوات الأمم المتحدة للقانون الإنساني الدولي أحكاما لحماية الأطفال من هتك العرض وحمايتهم لدى احتجازهم من قبل قوات الأمم المتحدة لاشتراكهم في هجمات ضد القوات. غير أن مجال تطبيق هذه النشرة يقتصر على أفراد عمليات الأمم المتحدة.

ضمان الحماية الكافية لجميع اللاجئين والمشردين داخليا، ولا سيما النساء والأطفال

٤٠ - وضعت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، انطلاقا من قلقها إزاء حالة المشردين داخليا، أدوات جديدة لسياساتها الهادفة إلى حمايتهم، وهي بصدد وضع نظام يحدد بصورة روتينية وسريعة المسؤوليات فيما بين أعضائها بالنسبة لنشاطات الحماية والمساعدة.

٤١ - وقد استهلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين برنامج العمل للتدريب على حقوق الطفل الذي يضم منظورا خاصا يراعي السن ونوع الجنس، ويهدف إلى تعزيز قدرات الموظفين الميدانيين للمفوضية والحكومات والمنظمات غير الحكومية على تقديم الحماية والرعاية للاجئين من الأطفال والمراهقين. وتهدف المبادرة أيضا إلى أن يستفيد الأولاد والبنات على حد سواء من جميع جهود الحماية والمساعدة.

توطين اللاجئين على مسافة معقولة من مناطق النزاع ومن الحدود

٤٢ - تم في كل من غينيا وليبريا وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وبوتسوانا وزامبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية إبعاد اللاجئين عن الحدود بمساعدة المفوضية. ومن الجدير بالذكر أنه حصل تأخير في إعادة توطين اللاجئين في بعض الحالات بسبب النزاعات الداخلية في البلد المضيف أو بسبب رغبة اللاجئين في أن يظلوا على مقربة من بلدهم الأصلي. وغالبا ما يكون تعاون البلدان المضيفة شرطا لضمان إعادة توطين اللاجئين.

مساعدة الحكومات المضيفة في الحفاظ على أمن وحياد معسكرات اللاجئين ومستوطناتهم

٤٣ - ما فتئت المفوضية تساعد عدة بلدان أفريقية، مثل جمهورية تنزانيا المتحدة وكينيا وغينيا وأوغندا لمعالجة قضايا الأمن في مخيمات اللاجئين عن طريق تعزيز قوة الشرطة فيها وهياكل إنفاذ القانون الأخرى. وقد قدمت المفوضية خدمات التدريب ومعدات النقل والاتصالات السلكية واللاسلكية، وكذلك التمويل. ففي تنزانيا، على سبيل المثال، تم نشر ٢٧٨ شرطيا وضابط اتصال أمني معين تعيينا دوليا في مخيمات اللاجئين منذ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨. وفي كينيا، تشمل أنشطة المفوضية توفير الدعم لعمل محكمة متنقلة على مقربة من مستوطنات اللاجئين.

٤٤ - وتتعاون عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام مع المفوضية في كفالة أمن مخيمات اللاجئين ومستوطناتهم، بما في ذلك نزع سلاح المقاتلين السابقين، كما حصل في جمهورية أفريقيا الوسطى.

كفالة عمل منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في الميدان تحت السلطة الشاملة للممثل الخاص للأمين العام

٤٥ - ولمواصلة تحسين التنسيق الاستراتيجي في الميدان، وضعت الأمانة العامة مذكرة توجيهية توضح العلاقات بين منسق المساعدة الإنسانية وممثلي الخاص، بما يتماشى مع المبادئ المنصوص عليها في توجيهاتي بشأن مسؤوليات الممثلين الخاصين. وتبين المذكرة مسؤولية كل من منسق المساعدة الإنسانية والممثل الخاص للأمين العام وتحدد بوضوح الاحتياجات فيما يتعلق بتقديم التقارير وتسلسل السلطة. وتتضمن المذكرة أيضا تعليمات عملية لكفالة أن تكون إجراءات الأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية متماشية مع أنشطة الأمم المتحدة الأوسع في مجالي السلام والتنمية.

كفالة اتساق وتماشي إجراءات الأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية بشكل تام مع أنشطة الأمم المتحدة الأوسع في مجالي السلام والتنمية

٤٦ - وواصلت الأمم المتحدة تطوير نهج الإطار الاستراتيجي الذي وضع جزئيا لكفالة أن تدعم إجراءات المساعدة الإنسانية الأنشطة الشاملة لبناء السلام. وفي أعقاب إجراء مشاورات مع لجنة التنسيق الإدارية، تمت الموافقة على المبادئ التوجيهية العامة لتعزيز تطبيق الإطار الاستراتيجي. وقدمت الخبرة المكتسبة حتى الآن بعض الدروس القيمة، ويجري الآن تطبيق هذا النهج في سيراليون وبوروندي.

٤٧ - وبالإضافة إلى ذلك، فإن التقرير الذي أعدته اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات عن ''حماية المبادئ المهددة'' يوجه الأفرقة القطرية لكفالة تحقيق الاتساق بين عمليات تقديم المساعدة الإنسانية والعمليات السياسية وعمليات حفظ السلام. وقد استخدمت العناصر الواردة في تلك الوثيقة في الصومال في وضع النداء الموحد.

٤٨ - وقد عززت اللجنة الدائمة المشتركة أنشطتها التنسيقية فيما يتصل بحالات الطوارئ في القارة الأفريقية بأكملها. وتستعرض فرادى الحالات القطرية بتعمق في الاجتماعات العادية للفريق العامل التابع للجنة الدائمة وبالإضافة إلى ذلك، عقد المنسقون المقيمون ومنسقو المساعدة الإنسانية في البلدان التي تمر بأزمات مشاورات مشتركة في جنيف في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ لاستعراض المبادرات المتعلقة بالسياسة العامة ذات الاهتمام المشترك. كما اجتهدت اللجنة الدائمة لضمان أن يكون لدى من يجري اختيارهم من البلدان الأفريقية التي تواجه تحديات المساعدة الإنسانية لشغل وظيفة المنسق المقيم المهارات المطلوبة للوفاء بمهام تنسيق المساعدة الإنسانية. ومن المنظور الإقليمي، جرى تعزيز نظام شبكات

المعلومات الإقليمية المتكاملة (الذي يوفر معلومات فورية عن حالة البلدان عن طريق الإنترنت وقنوات الاتصالات الأخرى) في شرق أفريقيا وجنوبها وغربها.

كفالة إيصال جهود الإغاثة بطرق تعزز الأهداف الإنمائية الطويلة الأجل

٤٩ - وشدد الجزء المتعلق بالشؤون الإنسانية في دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ١٩٩٩ على ضرورة إقامة صلات مناسبة بين الإغاثة والتنمية. وتشمل الخطوات التي اتخذتها اللجنة الدائمة في تناولها لمسألة الصلات بين الإغاثة والتنمية إنشاء فريق مرجعي مشترك بين الوكالات توكل إليه مهمة حل المسائل المتصلة ببرمجة الأنشطة لمرحلة ما بعد انتهاء النزاع بطريقة متكاملة. وبناء على مبادرات أخرى مماثلة ضمن منظومة الأمم المتحدة، بما فيها العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش التي اضطلع بها برنامج الأغذية العالمي، فإن تقرير الفريق المرجعي التابع للجنة الدائمة، المعنون ''سد الفجوة'' سوف يعتبر الأساس لمجموعة من الأعمال التي سيضطلع بها في بلدان أفريقية مختارة.

٥٠ - ووضعت اللجنة الدائمة أيضا عملية النداءات الموحدة بوصفها أداة تخطيط استراتيجية تعزز عملية الانتقال من الإغاثة إلى التنمية. كما تعاونت الإدارات والبرامج ذات الصلة في الأمانة العامة من أجل إقامة صلات بين عملية النداءات الموحدة وإطار عمليات الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في الحالات التي يستخدم فيها الاثنان معا، بما في ذلك في أوغندا وبوروندي. وسوف يزيد هذا من تعزيز التعاون والتخطيط المشترك بين الشركاء في الإغاثة والتنمية.

دال - بناء السلام في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع

إنشاء هياكل لدعم بناء السلام في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع

٥١ - وفي كانون الأول/ديسمبر الماضي، وافق مجلس الأمن على اقتراحي بإنشاء مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو، الذي أوكلت إليه مهمة المساعدة على تهيئة البيئة المؤاتية لإعادة وتوطيد السلام والديمقراطية من خلال دعم جهود المصالحة الوطنية وتنظيم انتخابات حرة ونزيهة والسعي إلى الحصول على التزام الحكومة والأطراف الأخرى من أجل اعتماد برنامج للجمع الطوعي للأسلحة والتخلص منها وتدميرها. وفي ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٩، بدأ المكتب أعماله بوصول ممثلي الخاص إلى غينيا - بيساو.

٥٢ - وفي ليبريا، قام مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في ليبريا بدور فعال بالمساهمة في تعزيز السلام في البلد. وشارك في جهود عديدة هادفة إلى تيسير المفاوضات بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والحكومة؛ وساهم في التخفيف من حدة التوتر؛ وأجرى

دورات تدريبية لأفراد الشرطة الوطنية الليبرية، وعلى وجه التحديد في الجوانب المتعلقة بحقوق الإنسان من واجبات الشرطة؛ وشجع الحكومة على التصديق على اتفاقيات حقوق الإنسان؛ وساعد على زيادة فعالية التنسيق بين الحكومة ووكالات الأمم المتحدة والمانحين؛ وقدم المساعدة بشأن تدمير الأسلحة. وفي أفريقيا الوسطى، فإن بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى، التي دعمت بنجاح الانتخابات التشريعية، تقدم المساعدة الآن في إجراء الانتخابات الرئاسية. وفي سيراليون، يجري توسيع بعثة مراقبي الأمم المتحدة في سيراليون من أجل التعجيل بعمليتي نزع السلاح والتسريح الأساسيتين والاضطلاع بمهام حيوية أخرى، بما فيها تعزيز حقوق الإنسان وتقديم المساعدة الإنسانية.

وضع برنامج للتكيف الهيكلي يخدم السلام

٥٣ - في تموز/يوليه الماضي، وجهت رسالة إلى المدير الإداري لصندوق النقد الدولي وإلى رئيس البنك الدولي لتشجيعهما على تقديم دعم مالي وتنظيمي أكبر لجهود بناء السلام في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع. واقترحت إنشاء فريق يضم صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والأمم المتحدة لدراسة أفضل الطرق لدعم البلدان الخارجة من نزاع أو تقديم المساعدة للبلدان التي تنوء باللاجئين نتيجة عدم الاستقرار السائد في المنطقة. لا بد أنه من الممكن التوصل إلى وسيلة لمساعدة هذه البلدان بطريقة مرنة ومبتكرة. والاجتماعات جارية هذا الأسبوع في البنك الدولي في واشنطن بشأن سيراليون وليبريا.

ثالثا - بناء سلام دائم وتعزيز النمو الاقتصادي

ألف - الحكم الرشيد

ضمان الاحترام لحقوق الإنسان وسيادة القانون

٥٤ - لقد وقعت معظم البلدان الأفريقية الصكوك الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان وصدقت عليها. وحتى ٢١ أيار/مايو ١٩٩٩، صدق ٤٢ بلدا أفريقيا من أصل ٥٣ بلدا على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[٣]، وصدق ٤٠ بلدا على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية[٢٢]. وصدق ٤٢ بلدا على الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري[٤])، بينما صدق ٤٨ بلدا على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة[٥]. ووقع ٢٧ بلدا اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها[٦]، وصدق ٣٠ بلدا على اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة[٧]. وصدق ٥٢ بلدا على اتفاقية حقوق الطفل[٨]، مما جعلها أوسع الاتفاقيات تصديقا عليها. ومنذ صدور تقرير الأمين العام، وقع ٣٢ بلدا

أفريقيا بروتوكول الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن إنشاء محكمة أفريقية لحقوق الإنسان والشعوب.

٥٥ - ولقد عملت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بنشاط لدعم الحكومات، على الصعيدين الإقليمي والقطري، في صياغتها خطط العمل الخاصة بحقوق الإنسان. ووفرت منظمات أخرى منها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة المساعدة في مجال صياغة التشريعات الوطنية وفي مجال الخدمات الاستشارية الفنية، كل في مجال اختصاصها. كما اتخذ صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة أيضا مبادرات تركز بشكل خاص على المرأة والطفل.

تعزيز الشفافية والمساءلة في الإدارة العامة

٥٦ - وفي سياق المبادرة الخاصة على صعيد منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، نظم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، إلى جانب إسهامات من هيئات أخرى في الأمم المتحدة، المنتدى الثاني لشؤون الحكم في أفريقيا، في غانا، في حزيران/يونيه ١٩٩٨ بشأن المساءلة والشفافية. وسعى المنتدى إلى توفير منطلق للحكومات الأفريقية والمجتمع المدني والشركاء الخارجيين لإجراء حوار حول إحراز التقدم نحو تحقيق أهداف زيادة المساءلة والشفافية وتعزيز الشراكات.

٥٧ - وعقد الائتلاف العالمي من أجل أفريقيا، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ وشباط/فبراير ١٩٩٩، اجتماعات وزارية في واشنطن العاصمة شارك فيها ١١ بلدا أفريقيا، ونجم عنها اعتماد مبادئ لمكافحة الفساد والاتفاق على تنفيذ تلك المبادئ في كل من تلك البلدان والترويج لها على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي. وبالتعاون مع الائتلاف العالمي من أجل أفريقيا، أرسل البنك الدولي بعثات متعددة التخصصات إلى عدد مختار من البلدان الأفريقية لتحديد أسباب الفساد والآثار الناجمة عنه واقتراح وسائل للتصدي لهذه الأسباب. ويرصد تنفيذ ما نجم عن ذلك من توصيات عن كثب، وهذه التوصيات تشمل اتخاذ تدابير لتعزيز قدرة البرلمانات على إجراء الرقابة؛ وإصلاحات قانونية وقضائية ومالية وفي القطاع العام؛ وتعزيز وسائط الإعلام وغير ذلك من وكالات ''الرصد''.

٥٨ - وركزت الأمانة العامة، من خلال إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، على مجالين محددين من مجالات الأنشطة، شؤون الحكم والأخلاقيات. ففي المجال الأول، قدمت المساعدة لعدة بلدان أفريقية، بما فيها بوروندي وجنوب أفريقيا وليبريا وموزامبيق من أجل تنمية قدراتها الوطنية في مجالات حقوق الإنسان والعدل ومشاركة المجتمع المدني. وقدمت

الدعم لعقد مؤتمر للبلدان الأفريقية لوزراء الخدمة المدنية في المغرب في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨. واعتمد المؤتمر إعلان الرباط الذي يعزز المعايير المهنية والأخلاقية في الخدمة المدنية.

تعزيز القدرات الإدارية

٥٩ - ويساعد البنك الدولي على بناء القدرات لتحقيق اللامركزية والحكم المحلي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وبدأ الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بتنفيذ مشاريع في السنغال وغانا وغينيا بهدف تغطية جميع أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، يستخدم فيها دعم إضفاء اللامركزية في الريف كأداة لتعزيز قدرات المجتمعات المحلية والتشجيع على المشاركة في عملية صنع القرار. ويقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والشركاء المانحين، بما في ذلك آيرلندا والمملكة المتحدة وهولندا والولايات المتحدة واليابان، المساعدة لتعزيز الأمن الذي تؤمنه الشرطة في المناطق الريفية في رواندا، في إطار برنامج يوفر التدريب والسكن للشرطة المحلية بهدف زيادة مستوى الالتحاق بالشرطة.

٦٠ - ونظم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتشاور مع إدارة الشؤون السياسية، المنتدى الثالث لشؤون الحكم في أفريقيا، الذي ركز على ''الحكم الرشيد وإدارة التراعات لتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة''، في باماكو، مالي، في حزيران/يونيه ١٩٩٩. واقترح الاجتماع استراتيجيات وتوصيات للتقليل من التراعات. وكجزء لا يتجزأ من عملية منتدى شؤون الحكم في أفريقيا؛ تقوم إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بتنفيذ مشروع لمسح شؤون الحكم في ٢٤ بلدا أفريقيا، سيؤدي إلى زيادة قدرات البلدان على تنسيق برامجها الخاصة بشؤون الحكم على الصعيد القطري.

تعزيز الحكم الديمقراطي

٦١ - قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المساعدة التقنية والمالية للعديد من البلدان الأفريقية لإجراء انتخابات تعددية ولتعزيز الحكم الرشيد من خلال تقوية نظمها القضائية، على سبيل المثال في زامبيا وليسوتو وموزامبيق.

٦٢ - وواصلت الأمانة العامة، من خلال إدارة الشؤون السياسية، تقديم الدعم والمساعدة التقنية للجان الانتخابية في أفريقيا وتنسيق أنشطة المراقبين الدوليين. وقدمت هذه المساعدة خلال عام ١٩٩٩ لعدة بلدان منها أوغندا وجنوب أفريقيا ونيجيريا، وكذلك جمهورية أفريقيا الوسطى وغينيا - بيساو.

باء – التنمية المستدامة

تهيئة بيئة إيجابية للاستثمار

٦٣ – نظم منتدى لاستعراض قدرة الاقتصادات الأفريقية على التنافس في داكار في آذار/مارس ١٩٩٩. واضطلع بتنظيم المنتدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتعاون مع حكومة السنغال، وشارك فيه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة التجارة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومصرف التنمية الأفريقي ومنظمة الوحدة الأفريقية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة. ووافق المنتدى على تهيئة بيئة إيجابية للاستثمار وزيادة القدرة على التنافس. وشجعت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية أيضا على الاستثمار في أفريقيا بعقدها مؤتمرات للتشجيع على الاستثمار في أوغندا وغينيا ومنطقة الجنوب الأفريقي في عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩.

٦٤ – وقد أكدت على ضرورة لفت انتباه المستثمرين إلى التقدم المحرز في أفريقيا وإلى الفرص الجديدة المتوافرة فيها. وفي هذا الصدد، تعتبر الإنترنت آلية فعالة للنشر السريع للمعلومات من أجل المساعدة على اتخاذ القرارات في مجال الاستثمار. ولتعزيز الخصخصة في أفريقيا، أنشأ البنك الدولي ووكالة ضمان الاستثمارات المتعددة الأطراف نافذة متخصصة ضمن الموقع IPAnet، وهي عبارة عن سوق لفرص الاستثمار قائمة على شبكة الإنترنت الخاصة بوكالة ضمان الاستثمارات المتعددة الأطراف، من أجل الشروع في إطلاق وصلة الخصخصة، التي تعرض فرص الاستثمار الناشئة عن الخصخصة. ودعمت وكالة ضمان الاستثمارات المتعددة الأطراف أيضا الاستثمار الخاص بإصدار ضمانات بلغ مجموعها ١٢٦ مليون دولار لتغطية مشاريع في أنغولا وأوغندا والرأس الأخضر وغينيا الاستوائية وكينيا وموزامبيق، مما يسر الحصول على ٢,٣ بليون دولار من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

الاستثمار في الموارد البشرية

٦٥ – في مجال التعليم الأساسي، اشتركت مؤسسات الأمم المتحدة، في سياق المبادرة الخاصة بأفريقيا داخل منظومة الأمم المتحدة، في وضع خطة عمل لـ ١٦ بلدا أفريقيا لديها أدنى المعدلات المتعلقة بالالتحاق بالتعليم الأساسي، ومعدلات منخفضة من مجال محو الأمية للنساء: وهي: إثيوبيا وإريتريا وأنغولا وبوركينا فاصو وتشاد وجيبوتي ورواندا والسنغال وسيراليون والصومال وغينيا غينيا – بيساو وليبريا ومالي وموزامبيق والنيجر.

٦٦ - وبمساعدة تقنية ومالية من منظمة الأمم المتحدة للطفولة، وضعت منظمة الوحدة الأفريقية برنامج عمل لعقد التعليم ويسرت اعتماده من جانب وزراء التعليم الأفارقة ومؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية المعقود في الجزائر في عام ١٩٩٩. ويؤكد البرنامج على ضرورة توفير التعليم الأساسي لجميع الأطفال ويشدد بشكل خاص على تعليم الفتيات والأطفال الجنود والأطفال اللاجئين والمشردين وعلى ضرورة التثقيف بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وبدأت منظمة الطفولة أيضا برنامجا عالميا لتعليم الفتيات، مع جعل أفريقيا الأولوية الأولى فيه عن طريق مبادرة تعليم الفتيات الأفريقيات. وينفذ البرنامج فيما يزيد على ٢٠ بلدا أفريقيا وعبأ ما يزيد على ٦٠ مليون دولار.

٦٧ - وتعزز المنظمة العالمية للأرصاد الجوية توفير التعليم والتدريب للعلماء الأفارقة في مجال الأرصاد الجوية والعلوم البيئية الأخرى، ومن بينها علم المياه، وتشجع على ذلك. وأقامت شبكة من مراكز التدريب الإقليمية في مجال الأرصاد الجوية في أفريقيا كوسيلة لبناء القدرات.

٦٨ - وقدم صندوق الأمم المتحدة للسكان مساعدة إلى بلدان متعددة في بناء قدرتها الوطنية لتنفيذ برامج السكان والتنمية في مجال الصحة الإنجابية والحقوق الإنجابية والسكان والتنمية؛ وأيضا في مجال الدعوة والمجالات الشاملة لعدة قطاعات مثل نوع الجنس والمعلومات والتعليم والاتصال. ويشمل بناء القدرات أيضا تعزيز إدارات السكان/التخطيط من أجل تنسيق النهج المتعدد القطاعات المتبع في تنفيذ السياسات السكانية والاستفادة من المتغيرات السكانية في تخطيط التنمية. ومن بين البلدان التي تستفيد من هذه المساعدة ناميبيا وجنوب أفريقيا وبنن والكاميرون وغانا والنيجر وزامبيا والسنغال وبوركينا فاصو.

أولويات الصحة العامة

٦٩ - كثف برنامج الأمم المتحدة المشترك المشمول برعاية متعددة المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) عمله في أفريقيا، في شراكة مع الحكومات الأفريقية والهيئات الإقليمية والوكالات الإنمائية الثنائية والمنظمات المتعددة الأطراف والمنظمات غير الحكومية وقطاع المؤسسات، وبالتزام من جانب شركات المستحضرات الصيدلانية الضخمة والقطاع الترفيهي ومجلس الأعمال العالمي المعني بالإيدز. وستسعى الشراكة إلى وضع خطط عمل مشتركة متعددة القطاعات يتم إعدادها بالتعاون مع أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين الرئيسيين، وإلى تعبئة موارد لتمويلها.

٧٠ - وتمثل الوقاية من الملاريا ومكافحتها مجالا مهما آخر توجه إليه منظمة الأمم المتحدة جهودها. وتهدف حملة تقليل الإصابة بالملاريا التي تتزعمها منظمة الصحة العالمية في تعاون وثيق مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة إلى تقليل عدد حالات الوفيات الناجمة عن الإصابة بالملاريا بنسبة ٥٠ في المائة بحلول سنة ٢٠١٠ وبنسبة ٧٥ في المائة بحلول سنة ٢٠١٥. وتواصل منظمات الأمم المتحدة ووكالاتها التعاون في تقليل وفيات الأمهات الناجمة عن الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والملاريا، وكذلك تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى. ونتيجة للجهود التي يبذلها صندوق الأمم المتحدة للسكان للدعوة من أجل القضاء على الممارسات التقليدية الضارة، وهي الجهود المصحوبة بتدخل من صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ومنظمة الطفولة، أصدر عدد من البلدان الأفريقية من بينها السنغال وتوغو وغانا وبوركينا فاصو تشريعات تحرم الممارسة المتعلقة بتشويه الأعضاء التناسلية للأنثى.

٧١ - وفي إطار المجموعة الصحية للمبادرة الخاصة على صعيد منظومة الأمم المتحدة، التي يقودها البنك الدولي ومنظمة الصحة العالمية، يشارك ٢٤ بلدا أفريقيا في مشاورات مشتركة بين البلدان بشأن إصلاح القطاع الصحي وهي بصدد وضع خطط عمل وطنية. وتعزيزا لسياسات تحقيق اللامركزية في كثير من البلدان الأفريقية، يقدم صندوق الأمم المتحدة للسكان، بالتعاون مع البنك الدولي، دعما من أجل تنظيم وعقد حلقات عمل تدريبية عن إصلاحات القطاع الصحي. ويتمثل أحد الأهداف الرئيسية لهذا الدعم في وضع طرائق لإدماج الصحة الإنجابية في هذه الإصلاحات. ولمكافحة ارتفاع نسبة إصابة الأمهات بالأمراض ووفياتهن في معظم البلدان الأفريقية، يتعاون صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الطفولة كشركاء من أجل دعم تقديم الخدمات والمعلومات في مجال الصحة الإنجابية. ولتحسين صحة السكان، تلزم تعبئة موارد كافية من مصادر دولية وداخلية على السواء من أجل تنفيذ البرامج الوطنية لإصلاح القطاع الصحي وتنفيذ برامج الصحة العامة ذات الأولوية.

٧٢ - ويجري تنفيذ البرنامج الخاص للأمن الغذائي التابع لبرنامج الأغذية العالمي في ٢٨ بلدا أفريقيا وتجري صياغته في ١٢ بلدا آخر. وإضافة إلى ذلك، يعمل ٨٣ خبيرا فييتناميا واختصاصيا ميدانيا مع المزارعين السنغاليين المشتركين في البرنامج الخاص للأمن الغذائي. ووقعت أيضا مؤخرا اتفاقات بين الصين وإثيوبيا وبين الهند وإريتريا وبين المغرب والنيجر وبين المغرب وبوركينا فاصو وبين فييت نام وبنن وبين الصين وموريتانيا وبين مصر وجمهورية تنزانيا المتحدة.

التركيز على العدالة الاجتماعية

٧٣ - تشارك الأمم المتحدة ووكالاتها في عدد من الأنشطة الموجهة نحو إقامة بيئة مؤاتية لتعزيز فاعلية القطاع غير الرسمي في المناطق الريفية والحضرية على السواء. ومنظمة العمل الدولية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا هما المنظمتان الرائدتان في المجال ذي الأولوية من المبادرة الخاصة على صعيد منظومة الأمم المتحدة المتعلقة بالحد من الفقر عن طريق تعزيز القطاع غير الرسمي والفرص المولدة للعمالة. ويعد برنامج تهيئة وظائف من أجل أفريقيا أحد البرامج الرئيسية التي تنفذها منظمة العمل الدولية منذ تموز/يوليه ١٩٩٨. ويتمثل الهدف المباشر للبرنامج في تطوير وتعزيز قدرة المؤسسات والشبكات الوطنية والإقليمية في ١٠ بلدان مشاركة (المرحلة الأولى) على وضع وتعزيز سياسات بديلة للحد من الفقر عن طريق تهيئة فرص عمل مثمرة.

٧٤ - وأعدت الأمانة العامة في عام ١٩٩٨ منشورا سلط الضوء على ١٤ دراسة حالة للجهود المبتكرة التي قام بها الأفارقة، بما في ذلك الحكومات والمنظمات غير الحكومية في مجال القضاء على الفقر، بغية نشر الممارسات والنهج الجيدة. ونظمت أيضا في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ في بانجول، غامبيا، اجتماعا آسيويا أفريقيا عن زيادة الإنتاجية والقدرة التنافسية في القطاع غير الرسمي في أفريقيا، أتاحت فرصة لتبادل الخبرات الآسيوية الأفريقية في مجال زيادة الإنتاجية، بما فيها استراتيجيات التسويق في القطاع غير الرسمي.

٧٥ - وتدعم الأمانة العامة عن طريق إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ما يزيد على ١٠٠ مشروع في بلدان أفريقية مختلفة في مجالات السياسة الاجتماعية والقضاء على الفقر وإدارة التغيير الاجتماعي، وتقدم أيضا خدمات المشورة في هذه المجالات. ونظمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في آذار/مارس ١٩٩٩ مؤتمرات متابعة دون إقليمية بشأن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية أتاحت فرصا للبلدان لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات، بصفة خاصة فيما يتصل بسياسات واستراتيجيات القضاء على الفقر.

القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

٧٦ - في عام ١٩٩٨، أعدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وثيقة عن ''مركز المرأة في أفريقيا، في عام ١٩٩٨: ٥٣ لمحة قطرية'' تضمنت مؤشرات منتقاة في بعض مجالات الاهتمام الواردة في منهاج عمل بيجين[٩]، مثل المرأة في مجال صنع القرار والتعليم والصحة والمساهمة الاقتصادية للمرأة وحقوق المرأة والفتاة. والهدف من هذه اللمحات هو أن تكون بمثابة أدوات للإعلام والتوعية والدعوة عن طريق تقديم صورة واضحة لمدى النجاح الذي

أحرزته الحكومات الأفريقية في تنفيذ الصكوك الدولية الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين.

٧٧ - وتشارك الأمانة العامة في جهود تهدف إلى تشجيع الدول الأفريقية على التصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة أو الانضمام إليها، وتشجيع الدول الأطراف في الاتفاقية على تقديم التقارير المطلوبة بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية. ولتشجيع التنفيذ الوطني للاتفاقية، بدأ صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة مجموعة من المشاريع الرامية إلى تعزيز قدرة المجموعات النسائية ووسائط الإعلام والعاملين في المهن القانونية على استخدام الاتفاقية كأداة لتحقيق المساواة بين الجنسين. وبدأ أيضا الصندوق حملة لمدة سنتين تدعو إلى حياة خالية من العنف ضد النساء والفتيات، ويدعم الصندوق ٥٦ مشروعا في أفريقيا تهدف إلى القيام عن طريق الصندوق الاستئماني لمناهضة العنف التابع له بالقضاء على العنف الموجه ضد النساء القائم على أساس نوع الجنس.

٧٨ - وأجرى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية مجموعة من الدراسات عن تعزيز مشاركة النساء القائمات بتنظيم المشاريع في أقل البلدان نموا، بغية تقييم تأثير السياسات في تعزيز مشاركة النساء في تنظيم المشاريع وتحديد التدابير غير المنفذة والتي يتعين اتباعها لكي تشارك المرأة في تنظيم المشاريع في القطاع الرسمي وتستمر في هذا المجال. وأقل البلدان نموا التي اختيرت لكي ينفذ فيها المشروع هي إثيوبيا وبوركينا فاصو وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا وغامبيا ومدغشقر.

إعادة تشكيل المعونة الدولية

٧٩ - استمر مستوى المساعدة التقنية المقدمة من الخبراء الدوليين في إطار المساعدة الإنمائية الرسمية مرتفعا إلى حد ما، وهو شاغل قد أثير في تقريري. وفي محاولة لإعادة تصميم المساعدة التقنية من أجل إغلاق الفجوة التقنية القائمة بين البلدان الصناعية والبلدان النامية عن طريق التعجيل بنقل التكنولوجيا والمهارات والمعرفة، يجري التركيز على التنفيذ الوطني للمشاريع. ويقود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي يقوم بدور رائد في التنفيذ الوطني عملية الاستعراض لهذه الطريقة من أجل تحسين التطبيق العملي لها وفعاليتها. ويقوم البرنامج، بالتعاون مع اتحاد الخبراء الاستشاريين الأفارقة، بتصميم إطار سليم للتصدي لهذه المسألة التي من أجلها يعد الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة في مجال الدعوة لها حاسما في إيجاد حل طويل الأجل لها.

تخفيف أعباء الدين

٨٠ - في تقرير صدر مؤخرا عنوانه ''إيجاد حلول لمشاكل ديون البلدان النامية'' قدمت الأمانة العامة عددا من الاقتراحات المتعلقة بالاضطلاع بمبادرة معززة لتخفيف عبء الدين على البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ومن بين المسائل التي جرى التشديد عليها مسألة الحاجة الماسة للحصول على مساعدة اقتصادية للإصلاح في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع في ١١ بلدا أفريقيا من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون الواقعة جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا. وبالنسة لتلك البلدان، قد يلزم تطبيق تدابير تتجاوز إطار مبادرة تخفيف عبء الدين على البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، من بينها نهج جديدة لتقديم مساعدة مبكرة والإقراض أو تقديم مساعدات أدنى من المتأخرات.

٨١ - واقترح مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في تقريره عن التجارة والتنمية لعام ١٩٩٨[١٠]، إنشاء هيئة تضم شخصيات وخبراء رفيعي المستوى في مجال التمويل والتنمية، يتولى الدائنون والمدينون تعيينهم بصفة مشتركة من أجل إجراء تقييم مستقل لاستمرارية الدين في البلدان الأفريقية، مع تعهد من جانب الدائنين بشطب الديون التي تعتبر غير ممكنة السداد. وحث البيان الذي اعتمده المؤتمر المشترك لوزراء المالية ووزراء التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتخطيط الذي عقدته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في أيار/مايو ١٩٩٩، البلدان الصناعية على أن تبادر بالموافقة على الإلغاء التام للديون الناجمة عن المعونة الثنائية المقدمة لأفقر البلدان وتخفيض جميع الديون الثنائية الأخرى المقدمة لأفقر البلدان بنسبة ٩٠ في المائة على الأقل. وشدد البيان على ضرورة وضع خطة مستمدة من أفريقيا في برامج المانحين وعلى أهمية التمثيل الكافي لأفريقيا وآرائها في جميع الهيئات الحكومية الدولية التي قد تنشأ للنظر في إصلاحات الهيكل المالي الدولي.

٨٢ - وتهدف مبادرة كولونيا لعام ١٩٩٩ المتعلقة بالديون التي اعتمدتها مجموعة البلدان السبعة إلى التخفيف من عبء الدين بشكل أعمق وأكبر وأسرع عن طريق إجراء تغييرات رئيسية في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ويتمثل الهدف الرئيسي من المبادرة في التركيز بقدر أكبر على الحد من الفقر عن طريق الإفراج عن موارد من أجل الاستثمار في الاحتياجات الصحية والتعليمية والاجتماعية. وفي هذا السياق، تدعم أيضا مبادرة كولونيا الحكم الرشيد والتنمية المستدامة. واقترحت المبادرة تقليل رصيد الدين للبلدان المؤهلة في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون البالغ ٧١ بليون دولار بالقيمة الحالية الصافية، بمبلغ إضافي قدره ٢٧ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وسيؤدي أيضا الإعفاء الإضافي من سداد الدين في إطار المساعدة الإنمائية الرسمية البالغ نحو

٢٠ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة بالقيم الاسمية الممنوح من جانب مجموعة البلدان السبعة والاتحاد الروسي إلى إنقاص آخر لعبء الدين في أفريقيا.

٨٣ - وحدثت مؤخرا عدة تطورات إيجابية على الصعيد الثنائي فيما يتصل بتخفيف عبء الدين على البلدان الأفريقية. ففي عام ١٩٩٨، بدأت حكومة النرويج استراتيجية تخفيف عبء الديون النرويجية التي تهدف إلى تقليل عبء الدين على أفقر البلدان المثقلة بالديون. وإضافة إلى قيام حكومة بلجيكا بزيادة مساهمتها في عمليات صندوق النقد الدولي لصالح أفقر البلدان عن طريق منح قرض إضافي قدره ٣٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة خلال الفترة الممتدة من تموز/يوليه ١٩٩٩ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، تعهدت الحكومة البلجيكية بإلغاء الدين المتراكم في الأربعين سنة الماضية على بلدان ليست مستحقة في إطار مبادرة الدين. وسيقع الاختيار على البلدان التي سيخفف عبء الدين عنها، رهنا بمعايير مثل الحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون. وقد استفاد بالفعل ١٢ بلدا أفريقيا من بينها بنن وجزر القمر وجمهورية تنزانيا المتحدة ورواندا وزامبيا والسنغال وكوت ديفوار والنيجر من إلغاء ديونها في إطار ترتيبات ثنائية.

فتح أسواق دولية

٨٤ - في اجتماع عقدته مع ممثلي البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ للحث على تنفيذ التوصيات المتعلقة بالدين والمساعدة الإنمائية الرسمية وإمكانية الوصول إلى الأسواق والاستثمار المباشر الأجنبي، أكد المشتركون من جديد أنه، على الرغم من الجهود المبذولة لزيادة إمكانية وصول الصادرات الأفريقية إلى الأسواق في إطار منظمة التجارة العالمية واتفاقية لومي، ثمة حاجة إلى زيادة إمكانية وصولها إلى أسواق البلدان الصناعية. وأكد أيضا فريق الشخصيات الرفيعة المستوى المعني بالتنمية الأفريقية، الذي عقدت اجتماعا له في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، على ضرورة مواجهة التعريفات العالية وتصعيد التعريفات المستمر القائم في قطاعات معينة ذات أهمية للبلدان الأفريقية من قبيل المنتجات الزراعية والمنسوجات والملابس والمنتجات الجلدية.

٨٥ - واستجابة لتوصيتي بالاستعانة بالحوار بين بلدان الجنوب في تعزيز تحقيق نمو يقوم فيه التصدير بدور رائد في أفريقيا، نظمت جمهورية كوريا بالتعاون مع الأمانة ''المنتدى المعني بالتعاون بين آسيا وأفريقيا في مجال تعزيز التصدير'' في سيول في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨. وأتاح المنتدى الفرصة لاستعراض التجربة الآسيوية والتحديات التي تواجه أفريقيا في تعزيز التصدير وتنويعه، واعتمد المنتدى إطار تعاون سيول.

٨٦ - ويعرض منشور مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عن ''الاستثمار المباشر الأجنبي في أفريقيا: الأداء والإمكانيات المحتملة'' نظرة إيجابية عن إمكانية الاستثمار في أفريقيا. وأعد المؤتمر، بالتعاون مع الغرف التجارية الدولية، أول دليل في مجموعة من أدلة الاستثمار في أقل البلدان نموا بالتعاون مع هيئة الاستثمار الإثيوبية. وبدأت أيضا أعمال مماثلة في مالي، ومن المقرر القيام بأعمال من هذا القبيل في بلدان أفريقية أخرى.

التكيف مع بيئة تجارية متنافسة على نطاق عالمي

٨٧ - تستجيب البلدان المانحة التقليدية بإيجابية لفرص التجارة والاستثمار المتاحة في البلدان الأفريقية. وأنشأت حكومة النرويج الصندوق النرويجي للمخاطر من أجل البلدان النامية لتعزيز المشاركة في إقامة أعمال تجارية مستدامة ومربحة. وفي عام ١٩٩٨، وهو العام الأول لتشغيله، استخدم ٤٧ في المائة من المبلغ المخصص للصندوق وهو ٤٠٠ مليون كرونر نرويجي لدعم الاستثمار في البلدان الأفريقية.

دعم التعاون والتكامل الإقليميين

٨٨ - نظمت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في عام ١٩٩٨، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، حلقة عمل في ويندهوك بغية تحديد أو صياغة السياسة العامة والاستراتيجيات الصناعية للجماعة. وقدمت المنظمة دعما مهما لقطاع الجلود في شرق أفريقيا من خلال مشروع إقليمي تشترك فيه تسعة بلدان، وهي إثيوبيا وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا وزمبابوي والسودان وكينيا وملاوي وناميبيا.

٨٩ - وتعمل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة على تعزيز التعاون الإقليمي ودون الإقليمي في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية والمعلومات من خلال شبكة إقليمية للمعلوماتية لأفريقيا تربط بين مراكز تنسيق في ٤٢ من الدول الأعضاء المهتمة بتعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التنمية. وتشمل الأنشطة تقديم الدعم للدورات التدريبية دون الإقليمية والنهوض بالمضمون الأفريقي لشبكة عالمية النطاق للتنمية التعليمية والعلمية والاجتماعية والثقافية.

٩٠ - وتقدم المنظمة العالمية للأرصاد الجوية الدعم للأنشطة المتصلة باستخدام معلومات الأرصاد الجوية والمعلومات الهيدرولوجية في خطط التنمية المستدامة التي تضعها التجمعات الإنمائية الإقليمية مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية ولجنة المحيط الهادئ والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وتستخدم المعلومات في الأنشطة الإنمائية التي من قبيل إنتاج الأغذية والأمن الغذائي وتقييم وإدارة الموارد المائية

والتخفيف من وطأة الكوارث المتصلة بالجو والمناخ (الفيضانات والجفاف والأعاصير المدارية وما إلى ذلك) والنقل والطاقة وتغير المناخ والآثار التي يمكن أن تترتب عليها.

٩١ - ويقدم صندوق الأمم المتحدة للسكان دعما كبيرا للكيانات الإقليمية ودون الإقليمية على السواء في تنفيذ برامجها السكانية والإنمائية. فمثلا يتعاون الصندوق مع اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل عن طريق تقديم الدعم لشبكة لمعلومات الإدارة لرصد وفيات الأمهات أثناء النفاس وشيوع استخدام وسائل منع الحمل وتنفيذ البرامج السكانية والهجرة في غرب أفريقيا. كما يتعاون الصندوق مع الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في الإعداد لمبادرات إجراء تعداد عام ٢٠٠١ التي تعتزم الدول الأعضاء في الجماعة الاضطلاع بها.

٩٢ - ويقوم مركز التجارة الدولية حاليا بتنفيذ برنامج لتنمية التجارة والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، يستهدف تدعيم الروابط بين قطاعات الأعمال التجارية في أفريقيا والمناطق الأخرى. كما نظم مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في كوالالمبور في آذار/مارس ١٩٩٩ منتدى آسيويا أفريقيا للربط الشبكي في مجال الأعمال التجارية، أسفر عن عقد أكثر من ١٥ اتفاقا للتعاون والتسويق.

رابعا - ملاحظات

٩٣ - اجتذب تقريري عن أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها الاهتمام والانتباه على نطاق واسع وجرى بحثه وتحليله في مختلف المنتديات داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها. وكانت هناك استجابة مشجعة جدا للتقرير من جانب الحكومات ومؤسسات البحوث والمؤسسات الأكاديمية وفئات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والأفراد، واستخدم كثيرون المناقشة التي دارت حول التقرير كفرصة للإسهام في السعي إلى السلام والتنمية في أفريقيا.

٩٤ - وقد عني التقرير قبل كل شيء بتقديم تحليل صريح لأسباب النزاع في أفريقيا ولأسباب استمرار هذه النزاعات. كما أبرز العلاقة المتبادلة بين السلام والتنمية: فالتنمية التي تهمل العوامل الاجتماعية والسياسية كثيرا ما يجعلها النزاع تحيد عن مسارها، وعلى النقيض من ذلك، لا يكون لمنع النزاعات وبناء السلام بعد انتهاء النزاع أي معنى ما لم يمكنا المجتمع من التنمية. وقد أوصيت في تقريري بعدة إجراءات وأهداف اعتقدت أنها واقعية وممكنة التحقيق على السواء للمساعدة على الحد من النزاع وبناء سلام قوي ودائم. وهناك حاجة إلى إحراز الكثير من التقدم.

٩٥ - وإن أفريقيا اليوم، عشية الألفية الجديدة، تفصح عن مجموعة من الإنجازات والمشاكل التي لم تحل، ومن الفرص التي اغتنمت والفرص التي ضاعت. وسرعان ما أعقب مولد العدد الجم من الدول الجديدة في أفريقيا في هذا القرن، مع كل ما صاحب ذلك من ابتهاج وآمال، زوال الوهم وخيبة الأمل.

٩٦ - وهناك أماكن في أفريقيا تمعن فيها الحكومات في إنفاق الأموال على أسلحة لا قبل لها بتكلفتها من أجل حروب لا ينبغي أن تخوضها؛ وفيها ينظر إلى النزاعات على أنها فرص أعمال تجارية لصالح تجار الأسلحة والمتمردين على حد سواء؛ وحيث يحرم سوء إدارة الحكم الشعب من احتياجاته الأساسية؛ وحيث يؤدي التزام الصمت إزاء وباء الإيدز إلى تفاقمه؛ وحيث يعوق الفساد النمو الاقتصادي؛ وحيث يشكل عبء الديون الساحق والحواجز التجارية وتقلص المساعدات صعوبة بالغة بالنسبة للدول الأفريقية في اجتذاب الاستثمارات ودرء المزيد من تهميش الاقتصاد العالمي لها. هناك، باختصار، أماكن تشهد بأن الرؤية الشائعة لأفريقيا كمنطقة تعيش في أزمة دائمة ليست مجرد تصور وإنما هي حقيقة شديدة القتامة ومؤلمة. إن الحرب الأهلية تحول دون تلقي العديد من المدنيين المرضى والجياع للمساعدة الإنسانية الدولية.

٩٧ - غير أن هناك أيضا أماكن، أكثر بكثير من المعروف عامة، تشهد تغيرات مثيرة إلى الأفضل. وفي هذا العام، حقق العملاق الأفريقي نيجيريا عودة سريعة تثير الإعجاب إلى الحكم المدني عقب انتخابات متعددة الأحزاب، بينما أجرت جنوب أفريقيا، وهي مركز توليد الطاقة الاقتصادية للقارة، انتخاباتها الديمقراطية الثانية بنجاح، ومرت كذلك بالانتقال السلس من فترة حكم الرئيس مانديلا إلى حكم الرئيس مبيكي. إن الانتخابات الديمقراطية تتجه تدريجيا إلى أن تصبح القاعدة، لا الاستثناء، في أفريقيا وأن الحكم الرشيد والمساءلة والشفافية وسيادة القانون تثبت أقدامها ببطء في كل منطقة من أفريقيا. وربما كان ما لم يلاحظه العالم الخارجي هو أن الكثير مما دعا إليه يتحقق الآن.

٩٨ - إن العديد من الدول الأفريقية تقوم بتحرير التجارة والسيطرة على التبادل التجاري وخصخصة الصناعات الحكومية المحتضرة وبناء الهياكل الأساسية للاتصالات وإصلاح أطرها القانونية والتنظيمية. وقد نشر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية مؤخرا دراسة تبين أن الاستثمارات في أفريقيا تدر لشركات الولايات المتحدة والشركات اليابانية عائدا أعلى من عائدها في أي منطقة أخرى من العالم. والواقع أن ربحية الاستثمارات في أفريقيا هي أحد الأسرار الدفينة في الاقتصاد العالمي اليوم. وينتشر الآن على نطاق واسع الإصلاح المالي وتقديم حوافز للإنتاج، بينما يجري بذل جهود جادة لترشيد البيروقراطيات المتضخمة غير الكفؤة في كثير من الدول الأفريقية.

٩٩ - كما يأخذ الأفارقة بزمام مصائرهم السياسية. فهناك رغبة جديدة تثير الترحيب للاعتراف بأخطاء الماضي والعمل معا بإخلاص من أجل مستقبل مشترك أفضل. وتنشئ معاهدة أبوجا[١١] جماعة اقتصادية أفريقية، تبنى تدريجيا باستخدام التجمعات دون الإقليمية كلبنات لها. وبموجب إعلان سرت الذي اعتمد في اجتماع القمة غير العادي الذي عقدته منظمة الوحدة الأفريقية في سرت، الجماهيرية العربية الليبية، في ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، يلتزم القادة الأفارقة بالتحرك بسرعة نحو توحيد القارة. ويعيش غالبية الأفارقة الآن في ظل نظم تعددية، وفي قمة منظمة الوحدة الأفريقية التي عقدت في الجزائر هذا العام، أصر القادة الأفارقة - في تغير عن السنوات السابقة يدعو للترحيب - على مبدأ أنه لا يمكن للقادة الذين تولوا السلطة عن طريق العنف أن يتوقعوا بعد الآن معاملتهم كأنداد في مؤتمر رؤساء الدول المنتخبين.

١٠٠ -وبواسطة الجهود الدبلوماسية المستمرة التي تبذلها البلدان الأفريقية نفسها، تحققت طفرات مهمة في البحث عن حلول تفاوضية لبعض النزاعات التي طال أمدها - مثل اتفاق لومي للسلام بشأن سيراليون [S/1999/777، المرفق]، واتفاقات لوساكا بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية [انظر المرفق بالوثيقة S/1999/815، الواردة في هذا الملحق]. وأحرز تقدم مهم في الجهود المبذولة للتفاوض على تحقيق السلام في النزاع بين إثيوبيا وإريتريا. وقد سهلت الأمم المتحدة هذه الجهود وغيرها وستواصل إيلاء أولوية لتعزيز مختلف ترتيبات الاتصال مع منظمة الوحدة الأفريقية ومنظماتها دون الإقليمية.

١٠١ -وبدأ تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الأفريقية وتعزيز قدرة أفريقيا على حفظ السلام. غير أن الموارد الضرورية لم تتوافر بعد. وإني أناشد الدول الأعضاء أن تعطي بسخاء، بشكل ثنائي، ومتعدد الأطراف، وعن طريق صناديق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية. إن جهود الأمانة العامة تعاق بشدة - بل وتتعرض للخطر في بعض الحالات - بسبب الافتقار للموارد.

١٠٢ -ولا شك أن أفريقيا يمكنها أن تفعل المزيد لوضع حد للنزاعات. وقد دام النزاع في كل من أنغولا والسودان لوقت طويل بحيث لم يعد بإمكان أي طرف أن يثق في حل عسكري. ولكن هاتين المأساتين اللتين طال أمدهما لا ينبغي أن تحجبا الجهود التي يبذلها الأفارقة في أماكن أخرى والتي تستحق الدعم القوي من المجتمع الدولي.

١٠٣ -وسواء كنا نتكلم عن قضايا السلام والأمن أو المسائل المتصلة بهما، مثل التنمية الاجتماعية وحماية البيئة وحقوق الإنسان والموارد البشرية، فمن الضروري التفكير من منطلق الشراكات مع أفريقيا. وبطبيعة الحال، يتعين على الأفارقة أولا أن يساعدوا أنفسهم؛ ولكن الدول التي تبذل جهودا مخلصة وتتبنى سياسات مستنيرة تستحق دعما أكبر مما يقدم إليها الآن. وقد ثبت أنه يمكن تحقيق تحول مهم وسريع حيث يلتزم المجتمع الدولي بالعمل على التغيير. ولا يوجد عذر لعدم القيام بما هو معقول وممكن.

١٠٤ -وما زالت المساعدة الإنمائية الرسمية تشكل جزءا ضروريا من الصورة. وإن اتخاذ إجراء حاسم بشأن الديون مطلب ملح. فمن المعقول، مثلا، زيادة المساهمات في المساعدة الإنسانية. وحتى ٣١ آب/أغسطس، لم تتلق الأمم المتحدة سوى نصف مبلغ الـ ٨٠٠ مليون دولار الذي طلبته لتلبية الاحتياجات الإنسانية في أفريقيا في عام ١٩٩٩. وفي بعض حالات الطوارئ الأكثر حدة، لم يقدم سوى أقل من ربع الاحتياجات. وعواقب ذلك واضحة: وهي فقد أرواح كان يمكن إنقاذها؛ واستمرار معاناة كان يمكن تخفيفها.

١٠٥ -وما هو ''معقول وممكن'' أبعد من مجرد مسألة المال. فهناك طرق كثيرة يمكن أن تسلكها الشراكة كالتدريب والتكنولوجيا والاشتراك السياسي. والنقطة الرئيسية هي أنه بالإرادة والموارد الضرورية من جانب أفريقيا والمجتمع الدولي على السواء، يمكن إعطاء السلام والتنمية في أفريقيا زخما جديدا حاسما. إن ''التشاؤم الأفريقي'' لا يفضي إلى حل. كما أن ''الكلال من أفريقيا'' يقوض فكرة التضامن التي يقوم عليها المجتمع الدولي. إن دول أفريقيا لم تكن أبدا مهيأة أكثر مما هي عليه الآن للاستفادة من الاشتراك والمساعدة من خارجها. إن تقديم المساعدة الصحيحة الآن وتوجيهها بعناية إلى من يمكنهم الاستفادة بها أكثر من غيرهم، يمكن أن يعزز الجهود الشجاعة التي تبذلها أفريقيا نفسها ويساعد الأفارقة على تجاوز منعطف وتهيئة المجال لمستقبل أكثر إشراقا.

الحواشي

(١) A/CONF.183/9.

(٢) ST/SGB/1999/13.

(٣) انظر قرار الجمعية العامة ٢٢٠٠ ألف (د - ٢١)، المرفق.

(٤) قرار الجمعية العامة ٢١٠٦ ألف (د - ٢٠)، المرفق.

(٥) قرار الجمعية العامة ١٨٠/٣٤، المرفق.

(٦) قرار الجمعية العامة ٢٦٠ ألف (د - ٣).

(٧) قرار الجمعية العامة ٤٦/٣٩، المرفق.

(٨) قرار الجمعية العامة ٢٥/٤٤، المرفق.

(٩) تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بيجين، ٤-١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.13)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

(١٠) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.98.II.D.6.

(١١) A/46/651، المرفق.